

مجلس الأمن

Distr.: General
29 June 2020
Arabic
Original: English

تنفيذ الفقرة 6 من القرار 1956 (2010)

التقرير الثامن عشر المقدم من الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير مُقدَّم عملاً بالفقرة 6 من قرار مجلس الأمن 1956 (2010) الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أقدم إليه تقارير خطية كل ستة أشهر عن صندوق الأمم المتحدة للتعويضات، اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2012، تتضمن تقييماً لمدى استمرار الامتثال لأحكام الفقرة 21 من القرار 1483 (2003)، التي تقتضي من العراق أن يودع نسبة 5 في المائة من العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق. ويتناول هذا التقرير الثامن عشر التطورات التي استجدت منذ صدور تقريري السابع عشر (S/2019/948) في 16 كانون الأول/ديسمبر 2019.

ثانيا - التطورات

2 - ينص قرار مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات 276 (2017) على زيادة النسبة المودعة من العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط في صندوق التعويضات من 1,5 في المائة إلى 3 في المائة اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2020 وإلى حين سداد التعويضات المستحقة بالكامل.

3 - وفي حين أن الدورة السابعة والثمانين لمجلس الإدارة، التي كان من المقرر عقدها في 22 نيسان/أبريل 2020، أُرجئت إلى 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، ظل مجلس الإدارة يرصد عن كثب المبالغ المودعة في الصندوق. وقد واصلت أمانة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات أيضا تعاونها مع لجنة الخبراء الماليين العراقية، وهي الهيئة الإشرافية المسؤولة عن مراقبة عائدات النفط العراقية وأوجه استخدامها والإبلاغ عنها. ونتيجة لزيادة نسبة الإيداعات من 1,5 في المائة إلى 3 في المائة، كان الدخل الشهري للصندوق أعلى بكثير في الربع الأول من عام 2020 منه في الربع الأخير من عام 2019، حيث بلغ متوسطه 144,8 مليون دولار شهريا، مقارنة بمبلغ 84,4 مليون دولار. بيد أن الآثار التي خلفتها جائحة كوفيد-19 في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، أدت إلى انخفاض المبالغ المودعة في الصندوق انخفاضا كبيرا في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2020 إلى 101 مليون دولار و 54,8 مليون دولار على التوالي.





4 - ومنذ صدور تقريري السابق، سددت لجنة التعويضات دُفعتين فصليتين للكويت، الأولى قدرها 250 مليون دولار في 28 كانون الأول/يناير 2020 والثانية قدرها 440 مليون دولار في 28 نيسان/أبريل 2020. وبعد تسديد هاتين الدفعتين، بلغ مجموع التعويضات التي سدَّدتها اللجنة حتى الآن 49,6 بليون دولار، وبذلك يبقى مبلغ يناهز 2,8 بليون دولار يتعيّن دفعه للكويت لتسوية المطالبة الأخيرة المتبقّية.

5 - وقبل تفشي جائحة كوفيد-19 والانخفاض الحاد في أسعار النفط، كانت اللجنة متّجهة وفقاً للمسار المحدد نحو سداد المطالبة غير المدفوعة في عام 2021. وفي ضوء الأحداث الأخيرة، أصبح من المرجح أن يمتد الجدول الزمني لإنجاز ولاية لجنة التعويضات إلى عام 2022.

6 - وأود أن أذكّر بأن العائدات المتأتية من مبيعات صادرات العراق من النفط والمنتجات النفطية تودع في الحساب الذي حل محل صندوق تنمية العراق. ولم تكتمل بعد مراجعة حسابات ذلك الحساب عن عام 2018 ولن تكون مراجعة الحسابات عن عام 2019 جاهزة إلا بعد مرور وقت معين. ومع ذلك، أودّ الإشارة إلى استمرار ارتياح مجلس الإدارة إزاء التزام حكومة العراق بالامتثال لالتزاماتها بإيداع المبالغ المستحقة للصندوق.

7 - وفي الختام، أود بدوري أن أعرب عن ارتياحي إزاء التزام حكومة العراق المستمر بالامتثال لالتزاماتها بإيداع المبالغ المستحقة للصندوق. وأود أن أعرب مرة أخرى عن تقديري المتواصل لحكومة العراق ولجنة الخبراء الماليين العراقية لتعاونهما المستمر مع لجنة التعويضات، كما أعرب عن تضامني مع شعب العراق في هذه الفترة العصيبة.